

نشرة صندوق النقد الدولي

الأزمة المالية في الولايات المتحدة

المدير العام لصندوق النقد الدولي يحث على زيادة التنظيم في القطاع المالي

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

29 سبتمبر 2008

- المدير العام لصندوق النقد الدولي يدعو إلى إصلاح النظام المالي على مستوى العالم
- ويرحب بمجموعة التدابير الأمريكية الرامية إلى "إخماد حريق" الأزمة
- ويحث على إصدار استجابة على مستوى النظام ككل تجاه الأزمة التي تؤثر على الاقتصاد العالمي

رحب السيد دومينيك سترأوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي بخطة إنقاذ الأسواق المالية الأمريكية بتكلفة مقدارها 700 مليار دولار أمريكي من أجل "إخماد حريق" الأزمة التي تحاصر النظام المصرفي، ولكنه قال إن الحاجة لا تزال قائمة لإيجاد حل عالمي أوسع نطاقاً.

وصرح السيد سترأوس-كان في [مقابلة](#) مع الصحيفة الفرنسية "جورنال دي ديمانش" – وهي واحدة من عدة مقابلات أجرتها معه وسائل الإعلام الدولية في الأيام القليلة الماضية – بأن الخطة ينبغي أن تكون الخطوة الأولى نحو إصلاح النظام المالي العالمي، ودعا إلى المزيد من التنظيم في المؤسسات والأسواق المالية.

وقال سيادته "لقد نشأ الموقف الراهن من جراء انعدام أو القواعد التنظيمية أو الضابطة، أو عدم كفاية القواعد التنظيمية أو الضابطة، وعلينا استخلاص الدروس من هذه الأحداث – أي أن علينا تنظيم المؤسسات والأسواق المالية على نحو أكثر دقة".

وأضاف السيد سترأوس-كان، وزير المالية الفرنسي الأسبق الذي تولى رئاسة الصندوق في نوفمبر من العام الماضي، أن "هذه الخطة (الأمريكية) تستحق الترحيب لطابعها الشامل، ولكنها ينبغي أن تكون الخطوة الأولى في سلسلة من الإجراءات السياسية الدولية".

الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي

وقال المدير العام إنه ليسر الصندوق أن يتولى تنسيق عملية الإصلاح العالمي، وهو ما يمكن أن يبدأ في الشهر القادم عند اجتماع وزراء المالية والبنوك المركزية في العاصمة واشنطن ضمن الاجتماعات السنوية التي يعقدها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الفترة من 11 إلى 13 أكتوبر الجاري.

وأضاف أنه بغير إرادة الإصلاح، سوف تكون الدولة معرضة لأن يُنظر إليها على أنها تسارع "لإنقاذ المديرين غير ذوي الكفاءة والمضاربين الجشعين"، مشيراً إلى الانتقادات الموجهة إلى الدولة في بعض أنحاء من أوروبا باعتبارها تقوم بخصخصة أرباح البنوك في الوقت الذي تؤمم فيه الخسائر.

ودافع السيد ستراوس-كان عن دور صندوق النقد الدولي في هذه الأزمة بقوله إن تقديرات الصندوق في إبريل الماضي أشارت إلى أن القطاع المالي سوف يتكبد خسائر قيمتها تريليون دولار أمريكي، كما أنه تتبأ بحدوث هبوط حاد في النشاط الاقتصادي العالمي. وأضاف قائلاً: "ولكن الناس لم يستمعوا إلينا، وقولنا بانتقادات بحجة أننا متشائمين." وجدير بالذكر أن الصندوق [رفع هذا التقدير مؤخراً ليصل إلى 1.3 تريليون دولار أمريكي.](#)

الجولة المقترحة للمشاورة متعددة الأطراف

وكانت المقابلة مع الصحيفة الفرنسية الأسبوعية واحدة من سلسلة مقابلات أجرتها وسائل الإعلام مع المدير العام بشأن الأزمة المالية في الأيام القليلة الماضية.

وفي حديث للسيد ستراوس-كان مع صحيفة [نيويورك تايمز](#)، دعا إلى [جولة مشاورات متعددة الأطراف](#) تضم الولايات المتحدة وأوروبا والصين وغيرها من القوى المالية العالمية – بغية إصدار استجابة منسقة تجاه الأزمة.

وصرح السيد ستراوس-كان للجريدة في الأسبوع الماضي قائلاً "إننا نواجه أزمة نظامية تحتاج إلى استجابة نظامية. والصندوق هو الجهة المناسبة لتنظيم استجابة عالمية بشأن مواطن الضعف الحالية في النظام المالي العالمي."

وتأتي تعليقات المدير العام انطلاقاً من دعوته لإيجاد حل للأزمة على مستوى النظام العالمي، والتي أعرب عنها في [مقالة افتتاحية نشرتها صحيفة "فاينانشيال تايمز".](#)

استجابة يمكن تفهمها من جانب الولايات المتحدة

وفي تعليقات أخرى للسيد ستراوس-كان نشرتها جريدة [ستريتس تايمز](#) السنغافورية تحدث عن [السرعة والفعالية اللذين اتسمت بهما استجابة الولايات المتحدة للأزمة:](#)

"من المفهوم تماماً أن تصرح حكومة أي بلد عندما تصيبه أول موجة من الأزمة بأنها موجة محدودة ويمكن التعامل معها. ثم تصيبه موجة أكبر فنقول الحكومة إنها ستعالج الأمر. ثم تضرب موجة بحجم تسونامي، وعندها يكون الأوان قد فات. ولذلك فإنني أفهم الأسلوب الذي كانت السلطات الأمريكية ترغب في اتباعه لمعالجة الأزمة خطوة خطوة.

"وبطبيعة الحال، من السهل أن نقول الآن إن الأمريكيين كان ينبغي لهم اختيار خطة أشمل في وقت أبكر. وقد اقترح الصندوق على الولايات المتحدة خطة أشمل بالفعل في يونيو الماضي، وذلك ضمن التقرير الذي أعدناه عن الاقتصاد الأمريكي في إطار [مشاورات المادة الرابعة](#). وذكرنا في التقرير أن الأمور تسير في اتجاه سلبي للغاية بحيث يتعين التوصل إلى حل شامل – وهو ما يتحدثون عنه اليوم. ولم يمض على هذا الاقتراح أكثر من ثلاثة أشهر."

عن الفرق مع الأزمة الآسيوية

"ما نشأ في تايلند وانتشر إلى كوريا وإندونيسيا وبلدان أخرى كان في الأساس مشكلة تعرض لها ميزان المدفوعات. كان هذا هو محور عملنا الأساسي. وثمة اختلاف في الأزمة الحالية، حتى مع ضخامتها. فهي لم تُحدث تأثيراً يُذكر على سعر الصرف، أي على الدولار الأمريكي. فكان الطبيعي أن يهبط سعر الدولار في هذه الحالة، ولكنه لم يفعل. إنها أزمة من نوع مختلف، ومن ثم فالحل المطلوب ليس نفس الحل. ويُلاحظ أن الأطراف الفاعلة الرئيسية اليوم هي البنوك المركزية ووزارات الخزانة؛ أما الأطراف الفاعلة أثناء الأزمة الآسيوية فكانت مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي."

وتحدث المدير العام مع [مجلة "فيجا" الإخبارية](#) البرازيلية عن التأثير المرجح للأزمة على القطاع المالي:

"سوف يبدو مختلفا تماما. فأول مرة لم تنشأ الأزمة على هامش النظام المالي وإنما في صميمه. وقد اشتعلت شرارتها في سوق المساكن الأمريكية، ولكن جذورها أكثر عمقا. فالتوسع في السوق المالية تجاوز إلى حد كبير معدل النمو في الاقتصاد الحقيقي خلال العقود الأخيرة، مع اتسامه بطابع معقد غير مسبوق، في وقت لم يتوافر فيه الاستعداد الكافي لمواجهة مثل هذا التحدي على مستوى الرقابة والتنظيم في القطاع المصرفي."

"وقد خفض معظم البنوك الاستثمارية معايير تحليل المخاطر سعياً لزيادة الأرباح، دون وجود إشراف ملائم. وبالتالي، فمن النتائج المحتملة لهذه الأزمة أن يتقلص حجم النظام المالي ليصبح أكثر تناسبا مع الاقتصاد الحقيقي وفي بيئة يسودها مستوى أعلى من الرقابة والتنظيم."

عن الدولار

"الطريف أنه لا يوجد دعر بشأن الدولار على عكس المتوقع، حتى مع الضربات العديدة المختلفة والمنزمنة التي يتعرض لها الاقتصاد الأمريكي. بل إن وضع الدولار لم يشهد أي تغيير."

وأخيرا تناول السيد ستراوس-كان في تعليقاته لصحيفة *ستريتس تايمز* التأثير الواقع على الاقتصاد الحقيقي:

"من الآثار التي مست الاقتصاد الحقيقي حدوث تباطؤ حاد في النشاط الاقتصادي. ومع ذلك فقد اقتصر الأمر على التباطؤ ولم يتحول إلى ركود. وإذا قلت للخبراء منذ عامين أو ثلاثة 'سوف تكون هناك أصول متعثرة بقيمة تريليون

دولار أمريكي في القطاع المالي – فما هي العواقب المتوقعة على الاقتصاد العالمي؟، لربما أجابك الكثير منهم بأن ركودا هائلا سوف يحدث. ولكننا لا نرى هذا الركود، بل نتوقع تباطؤا في النشاط وحسب.

"إن فهم الروابط بين القطاع المالي والاقتصاد الحقيقي ليس بالأمر السهل. وصندوق النقد الدولي في موقع متفرد يسمح له بأن يعمل على أخذ هذه الروابط في الحسبان، وربما يكون هذا هو السبب في كون تنبؤاتنا أكثر دقة.

اقتصاد أقدر على التحمل

"نستشرف حدوث انتعاش في عام 2009. فالاقتصاد أصبح أكثر قدرة على التحمل مما كان متوقعا. ونحن نتنبأ بأن تصل السلع الأولية إلى الاستقرار في عام 2009؛ فلن تظل أسعار النفط والغاز عند مستويات الذروة التي بلغتها في الشهور الماضية. ومن المنتظر أن تبلغ اضطرابات سوق المساكن الأمريكية منتهاها في الشهور القادمة.

"إذا فهناك أسباب وجيهة تجعلنا نتوقع عودة النمو إلى سابق عهده. وبالطبع توجد بعض المخاطر التي تهدد هذه التوقعات، وهي تنبع من القطاع المالي و(الافتقار إلى) الثقة في قطاع الشركات والمساكن. ولذا كان من المهم اقتراح حل شامل يراه الناس جديرا بالثقة. وحين تبحث المشكلات الواحدة تلو الأخرى، لا يكون الانطباع السائد أنك تعمل على إدارة المشكلة ككل. وأمل أن تؤدي الخطة المقترحة حاليا في الولايات المتحدة إلى استعادة ثقة المستثمرين في العام القادم."

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: imfsurvey@imf.org.

هذا المقال مترجم من نشرة صندوق النقد الدولي (IMF Survey) التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي:

www.imf.org/imfsurvey